مكاتب مبنى المحافظة تتحول إلى رماد وهدوء تام بعد أحداث الشغب

أهالي السويداء يستنكرون أعمال التخريب والحرق بمبنى السرايا

لم يسبق للسويداء أن خربت مؤسسات الدولة في تاريخها مطالبين بمحاسبة من فعل ذلك قانونياً

| السويداء– عبير صيموعة

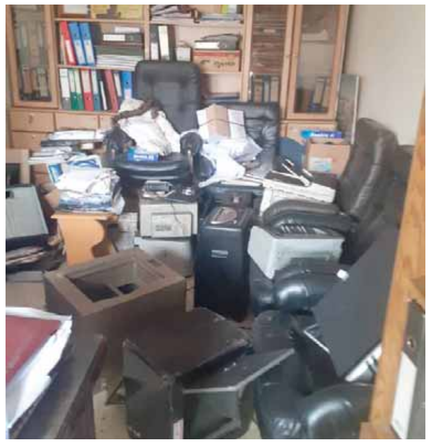

هدوء تام تشهده مدينة السويداء بعد أحداث الشغب التي عاشتها المحافظة والتي أدت إلى الهجوم على مبنى المحافظة (السرايا) وتكسير زجاج الأبواب والنوافذ وسرقة مكاتبه.

هذا ولم تقتصر أعمال التخريب التي طالت جميع مكاتب المبنى على التكسير والسرقة والنهب إذ وصلت الأعمال تلك إلى قيام المخربين بحرق كامل المكاتب والأضابير والملفات بعد سرقة كامل تجهيزاتها من حواسيب وطابعات وأجهزة فاكس ومحتويات كامل البوفيهات ضمن طوابق المبنى حيث وثقت «الوطن» كثيراً من تلك السرقات ضمن فيديوهات من أمام المبنى ساعة وقوع الحدث.

كما رصدت «الوطن» أمس وبعد انتهاء عمليات الإطفاء والتبريد للحرائق التي طالت مكاتب المحافظة أن ما تبقى من محتويات تلك المكاتب قد تحول إلى رماد باستثناء عدد قليل جداً منها والتي تم تكسير محتوياتها بالكامل من أثاث وخزائن لتكون أعمال التكسير والنهب من نصيب خزنات القسم المالي في المبنى والتي تحتوي على رواتب المستخدمين وتعويضات الانتخابات والمساعدات المالية وسلف لجان الشراء التي تتجاوز كتلتها الـ٤٠ مليوناً حسب التقدير المبدئي.

وشهدت المحافظة استنكاراً كاملاً من قبل الأهالي لأعمال التخريب التي طالت إحدى مؤسسات الدولة التي تعتبر صرحاً حضارياً وتاريخياً مؤكدين أن المجتمع الأهلي ضد الاعتداء على مؤسسات الدولة لأنها ملك المجتمع ولم يسبق للسويداء أن خربت مؤسسات الدولة في تاريخها مطالبين بمحاسبة من فعل ذلك قانونياً ومشيرين إلى انطلاق حراك الشباب يوم الأحد ٢٠٢٢/٤/١٢ سلمياً صرفاً من أجل حياة كريمة إلا أن عدم المشاركة والتنسيق من كل المكونات الوطنية في المحافظة وعدم تشكيل لجنة إشراف من أجل ضبط سلمية الحراك وحمايته والحرص على سلميته كان سبباً بما انتهى إليه الحراك من خراب ودمار وسمح لبعض العابثين باستغلال الحراك لمقاصد وغايات هي بعيدة كل البعد عن الهدف الأساسي الذي انطلق لأجله.

كما أشار عدد من الأهالي ممن التقتهم «الوطن» أمام مبنى المحافظة أن من أكبر الأخطاء التي تم ارتكابها بحق المحافظة هو إفراغ المبنى من كل الأشخاص المعنيين وأصحاب القرار وتركه لمجموعة تخريبية ألحقت أضراراً بمعاملات الأهالي وأضابير المؤسسات الحكومية حيث كان من الأجدر بالمسؤولين النزول إلى المواطنين وسماع مطالبهم ومحاولة تهدئة النفوس لا مغادرة المبنى وتركه تحت رحمة مجموعة من الأفراد المسيسين من بعض الجماعات التي أثبتت الأحداث مصلحة هؤلاء بنشر الفوضى وخلخلة الأمن من جهة والسعي إلى حرق أوراق وأضابير وملفات فساد يتم العمل عليها والتحقيق بها من جهة أخرى وأكبر دليل عدم اقتصار أعمال التخريب على الكسر والنهب بل تجاوزتها إلى الحرق وتحويل كل المكاتب إلى رماد لتعود الخسارة الكبرى على أهالي المحافظة.

كما تساءل البعض عن سبب الغياب الكامل لوجهاء المحافظة وعقلائها والهيئة الروحية ومشايخ الدين فيها والذين من المفترض وجودهم أثناء الأحداث مؤكدين أن تحييد أنفسهم عن تلك الأحداث كان سبباً بعدم احتوائها وتصعيدها إلى أبعد مستوى.

٨٩٢ سفينة أمّت وغادرت الموانئ السورية خلال العام الحالي

قبرصلي لـ«الوطن»: ٤,٥ مليارات ليرة إيرادات المديرية في ١٠ أشهر

| محمود الصالح

كشف المدير العام للموانئ سامر قبرصلي أن عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ السورية منذ بداية العام الحالي وحتى منتصف الشهر الماضي بلغ ٨٩٢ سفينة من مختلف الجنسيات.

وأوضح لـ«الوطن» أن عمل المديرية يأخذ منحى النشاط الخدمي الإداري، وليس لها طابع إنتاجي وتسعى بكوادرها وإمكاناتها لتنفيذ المهام المنوطة بها سواء ما يتعلق منها بتنفيذ القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات المتعلقة بالملاحة البحرية والبحرية التجارية والموانئ والمنارات أو دراسة تصميم وتنفيذ مشروعات الموانئ الجديدة وصيانة وإصلاح وتوسيع تلك الموانئ ومراقبة الأملاك العامة البحرية وتسجيل السفن وتقدير حمولاتها وتأمين سلامة الأرواح والأموال في البحار وتنفيذ القوانين المتعلقة بالصيد البحري والإشراف على سلامة وأمن الموانئ والمنارات والمياه الإقليمية، وتعمل المديرية العامة للموانئ بكوادرها على مدار الساعة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين وبسط سلطة الدولة على الشواطئ والموانئ والمياه الإقليمية السورية من خلال دورياتها البرية والبحرية ومراكزها المنتشرة على امتداد الساحل السوري وهذا الأمر يغطي بالمتابعة المستمرة من كل مفاصل المديرية وعلى مدار الساعة.

وبين قبرصلي أن إيرادات المديرية العامة للموانئ حتى نهاية الشهر العاشر من العام الجاري بلغت ٤,٥ مليارات ليرة.

وأكد المدير العام أن المديرية تقوم بتنفيذ الخدمات للمواطنين والبحارة بالسرعة الكلية من دون تأخير وبكل شفافية وأن أغلب المعاملات والخدمات تنجز في حال استكمال جميع الأوراق والثبوتيات خلال اليوم ذاته لتقديم الأوراق، حيث تم منح ٨٣٥٠ دفتر بحار إضافة إلى ٣٢٩٦ وثيقة خدمات بحرية و١٢٢٧٥ شهادة أهلية و٥٦٠ شهادة كفاءة و٦٨٩ شهادة مشغل عام للنظام العالمي الخاص بالاستغاثة والسلامة البحرية وذلك منذ بداية عام ٢٠٢٢ وحتى ١٥ /١١ /٢٠٢٢.

وأضاف قبرصلي إنه نتيجة لتوافر الكوادر العاملة الخبيرة والمؤهلة في الورشات الفنية المختصة والمرخصة من المديرية العامة للموانئ بصيانة السفن عملت المديرية على تقديم كل التسهيلات لاستئناف صيانة وإصلاح بعض أنواع السفن من خلال منح أوراق الدخول والخروج والثبوتيات ودخول الورشات وخروجها وتسهيل العمل ضمن ميناء بانياس وتعزيل الميناء من الرمال التي جرفتها أمواج البحر.

وبين مدير الموانئ أنه بلغ عدد السفن التي أجرت صيانة في طرطوس ٧٩ سفينة وفي أرواد ١٣ سفينة وفي اللاذقية ٩ سفن وفي بانياس سفينتين ويكون المجموع ١٠٣ سفن.

وأشار المدير العام إلى أنه بغية تحقيق موثوقية أكبر في الشهادة البحرية السورية عالمياً تم افتتاح المركز الامتحاني الهادف إلى إجراء الامتحان لطلاب المعاهد البحرية الخاصة والحكومية بقدرة استيعابية تصل إلى ٢٠٠ متقدم للدورة الامتحانية الواحدة وذلك ضمن جهود حثيثة من وزارة النقل والمديرية العامة للموانئ لتحقيق أعلى مستوى من العدالة والمساواة بين جميع الطلاب من مختلف المعاهد البحرية العامة والخاصة، والتأكيد الدائم على النزاهة والشفافية فيما يتعلق بسير العملية الامتحانية وهذا سينعكس بشكل إيجابي على مستوى وسمعة شهادة الكفاءة السورية ويرفع من الكفاءة العلمية والمهنية لجميع البحارة السوريين المتدربين لدى هذه المعاهد البحرية، حيث يوجد معهدان للتدريب البحري للقطاع الخاص ومعهد للقطاع العام، يتم من خلالهما التدريب على جميع النشاطات والأعمال التي يحتاجها البحار أو الربان وفي جميع الاختصاصات.

المحكمة العسكرية بدير الزور تباشر عملها

اللواء كنجو: إحداثها استجابة سريعة لحاجات الواقع

| الوطن

باشرت المحكمة العسكرية الدائمة في دير الزور عملها، وأوضح مدير إدارة القضاء العسكري اللواء محمد كنجو في تصريح له أن أسباب ودوافع إحداث هذه المحكمة هي الاستجابة السريعة لحاجات الواقع بصورة أكيدة، وصولاً إلى عمل قضائي عسكري يضج بالحركة، ويزخر بالحيوية، وينعش التطلعات والآمال بالعيش الرغيد والسعيد في مستقبل يقوم على المودة والمحبة والسلام.

وأكد اللواء كنجو أن فكرة افتتاح المحكمة لم تكن وليدة اليوم، وإنما كانت قبل بدء الأزمة والحرب الإرهابية الظالمة التي حلت على بلدنا الحبيب سورية من عملاء الداخل وأعداء الخارج، والتي كان من شأنها تدمير مقر كامل كان جاهزاً للاستثمار، لافتاً إلى أنه على الرغم من ذلك لم تآل القيادة الحكيمة، وعلى رأسها الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة جهداً في إعادة إحداث المحكمة رغم كل الصعوبات والمعوقات والاعتداءات، وهذا دليل وبرهان على قوة الدولة السورية وإرادتها بالبقاء وصنع المعجزات والديمومة كشخصية دولية حاضرة مستقبلاً، كما كانت شامخة وعلماً في التاريخ وعلى الدوام.

وتتألف المحكمة وفقاً لكنجو من رئيس وعضوين، وتنظر في القضايا الجنائية والجنح المتلازمة معها وجنح الضباط، إضافة إلى دائرتين لقاضي التحقيق العسكري يتم النظر فيهما بالجرائم المدعى بها أمامهما من النيابة العامة العسكرية بدير الزور والدعاوى الواردة إليهما بطريق تعيين المرجع أو النقل الداخلة باختصاص القضاء العسكري، كما تتضمن دائرة قاضي فرد عسكري واحدة ينظر فيها بالجنح والمخالفات ما عدا جنح الضباط.

وبالنسبة إلى اختصاص دائرة النيابة العامة العسكرية، أشار كنجو إلى أنها تختص بتلقي الإخبارات والشكاوى، والتحقيق في الجرائم المشهودة، وإقامة دعوى الحق العام، وتنفيذ الأحكام، والتفتيش على السجون، مؤكداً أن كل سلطة قانونية أخرى لها بحكم القوانين العامة والخاصة سواء بالأصول أم بالموضوع.

ولفت مدير إدارة القضاء العسكري إلى أن (الاختصاص الإقليمي) أو ما يطلق عليه اسم (الاختصاص المكاني) لهذه المحكمة يشمل جميع الجرائم الداخلة ضمن اختصاص القضاء العسكري المرتكبة في المحافظات الشرقية دير الزور والحسكة والرقة.

وحول الأهمية المكتسبة من خلال افتتاح المحكمة في دير الزور اعتبر اللواء كنجو أن مكاسبها كبيرة، أهمها «تكريس مفهوم تحقيق العدالة السريعة وتوفير الجهد والمال على المتقاضين والشهود والدولة وأجهزتها ذات الصلة وخلق مئات فرص العمل وتنشيط الجانب الاقتصادي في محافظة دير الزور، إضافة إلى تسهيل عمل فروع نقابات المحامين في كل من دير الزور والرقة والحسكة».

وعن الملفات القضائية التي نظر فيها أمام المحكمة العسكرية الدائمة في حلب على اعتبار المحافظات الشرقية كانت تتبع إقليمياً لهذه المحكمة، أكد اللواء كنجو أنها ستحال جميعها إلى الدوائر القضائية العسكرية المعدودة أعلاه في محافظة دير الزور، وهذه الإحالة من النظام العام، مشيراً إلى أن القضايا التي فصلت بأحكام قيد التنفيذ ومبرمة ستبقى ملفاتها في محافظة حلب لأن متعلقات هذه الأحكام من طلبات ووقف الحكم النافذ ورد الاعتبار وغيرها من قرارات داخلة باختصاص المحاكم التي أصدرتها.

بعد الأمطار إقبال على زراعة القمح في الحسكة وأسعار البذار ترتفع في السوق السوداء

| الحسكة - دحام السلطان

ارتفعت أسعار بذار القمح والشعير في السوق السوداء بالحسكة وبنسب عالية، حيث وصل سعر طن القمح اليوم في السوق السوداء إلى ٣ ملايين و٧٠٠ ألف ليرة، وسعر طن الشعير إلى ٣ ملايين و٤٠٠ ألف ليرة، في حين أن من أسعفته ظروفه وأقبل على شرائه لزراعة أرضه وتمويلها ذاتياً من الفلاحين والمزارعين، وقام بالحصول عليه بالطرق الرسمية وبالسعر الحكومي من فرع مؤسسة إكثار البذار، فقد تحدد سعر طن القمح بمليونين و٢٠٠ ألف ليرة للطن الواحد، بعد أن قطعوا الأمل وسبل الرجاء على تمويلهم عن طريق المصارف الزراعية التعاونية بالرغم من سيل الشكاوى التي طالب بها الفلاحون وكان آخرها عن طريق منظمتهم الحكومية.

وأوضح مدير فرع مؤسسة إكثار البذار صبحي الفرج في تصريح خاص لـ«الوطن» أن كمية المخازين التي كانت موجودة من بذار القمح لدى مستودعات فرع المؤسسة، ضئيلة جداً ولا تفي بالغرض المطلوب، حيث وصلت كمياتها إلى نحو ١٨٦٢ طناً فقط، وقد تم بيعها للفلاحين بالسعر الجديد الذي أقرته اللجنة الزراعية الفرعية بالحسكة مؤخراً وبالطرق الرسمية المعمول بها لدى فرع المؤسسة، حيث تم بيع كمية ١٢٥٠ طناً منها للفلاحين، و٥٠٠ طن للجمعيات التعاونية الفلاحية و٦٠ طناً لأراضي فرع المؤسسة الواقعة في مناطق سيطرة الجيش العربي السوري بريفي الحسكة والقامشلي، لافتاً إلى أنه تم تخفيض سعر طن القمح قبل بيعه للمنتجين إلى ٥٥٠ ألف ليرة للطن الواحد، استناداً إلى قرار اللجنة الزراعية الفرعية بالمحافظة.

وفي السياق أوضح مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم أن الإقبال على زراعة الفلاحين والمزارعين رفع من معدلات نسب الخطة الزراعية في المحافظة عن السابق، مؤكداً أن هذا الإقبال سيكون له أثر إيجابي على ارتفاع نسب مخطط الأراضي المزروعة، التي كانت لم تتجاوز نسبة زراعتها قبل هطل الأمطار سوى ١٠ بالمئة على صعيد مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية والثالثة، ومن حجم الخطة المقررة بالنسبة للقمح المروي، لافتاً إلى أن هناك ٥٠٨٠٠ هكتار مزروعة بالقمح المروي اليوم من أصل حجم الخطة الذي يصل إلى ٢٩٠٦٣٣ هكتاراً، وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ١٧ بالمئة و١٠٢٧٠٠ هكتار مزروعة بالقمح البعل من أصل حجم الخطة الذي يصل إلى ٤٢٤١٢٤ هكتاراً، وبنسبة تنفيذ وصلت إلى نسبة ٢٤ بالمئة، وهذا ينطبق أيضاً على محصول الشعير الحب المروي الذي وصل حجم زراعته إلى ٧١٧٥ هكتاراً من أصل حجم الخطة الذي يصل إلى ٢٨٢٥٠ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٢٥ بالمئة، وعلى محصول الشعير الحب البعل الذي وصل حجم زراعته إلى ٧٥١٠٠ هكتار من أصل حجم الخطة الذي يصل إلى ٢٧٤٨٣٩ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٢٧ بالمئة.

وبيّن الجاسم أن ما نُفذت زراعته من حجم مساحات القمح المروي المخطط ب ٦٨٠٠ هكتار في المناطق الآمنة داخل سيطرة الجيش العربي السوري، وصل إلى٤٣٥٠ هكتاراً وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ٦٤ بالمئة، وزراعة القمح البعل ٥٢٥٠ هكتاراً من حجم المساحة المخططة ١١٨٥٠ هكتاراً وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ٤٤ بالمئة، وزراعة شعير الحب البعل ٤٨٧٠ هكتاراً من حجم المساحة المخططة ٢٧٦٥٠ هكتاراً وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ١٨ بالمئة، وزراعة الشعير الرعوي المروي ٢٠٧٥ هكتاراً من حجم المساحة المخططة ٢٠٢٣٤ هكتاراً، وزراعة الشعير الحب المروي ٧١٧٥ هكتاراً من حجم المساحة المخططة ٢٨٢٥٠ هكتاراً، وزراعة الشعير الحب البعل ٧٥١٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة ٢٧٤٨٣٩ هكتاراً.

الحمولات الزائدة تؤذي طرقات حمص

مدير المواصلات الطرقية بحمص لـ«الوطن»: ١٢٨٣ شاحنة خالفت بحمولات زائدة منذ بداية العام

| حمص- الوطن

بين مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بحمص محمود العلي لـ«الوطن» أن الحمولات الزائدة المخالفة للحمولات النظامية في شاحنات النقل تتسبب بأضرار كثيرة على الطرقات العامة والمحاور الطرقية التي تشهد حركة مرورية غزيرة لتلك الشاحنات وعلى وجه الخصوص الطريق العابر من مناجم الفوسفات حتى طريق طرطوس.

وأوضح أن الوزن المسموح لسيارة شاحنة ٦ محاور هو ٥٢ طناً ولسيارة شاحنة ٧ محاور يسمح بتحميل أوزان تصل حتى ٦٠ طناً، لافتاً إلى أن مخالفة الحمولة النظامية تتسبب بحدوث عيوب بالطرق مثل التخدر أو حدوث هبوط وحفر في بعض مواقع الإسفلت ما يؤثر سلباً في الحركة العامة للسير ويهدد السلامة المرورية العامة على الطرقات في حال وجود أي خلل فيها.

وأشار العلي إلى معالجة هذه العيوب على المحاور الطرقية عن طريق مشاريع الفرع التي تنفذ على مختلف الطرق والمحاور الرئيسية بالمحافظة بحسب الإمكانيات المتوافرة لصيانتها بشكل دوري ومنتظم بما يضمن سلامة وأمان مستخدمي الطريق، وأنه تم إنفاق ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ مليون ليرة على كل عقد تم تنفيذه بحسب حاجة كل محور طرقي، وإن إجمالي قيمة أعمال الصيانة للمحاور الطرقية بالمحافظة وفق العقود بلغت ما بين ١,٧ إلى ٢ مليار ليرة خلال العام الجاري.

ولفت إلى وجود قبابين لرصد الأوزان المسموح بها على المحاور الطرقية يبلغ عددها في محافظة حمص أربعة قبابين، مشيراً إلى أن هذه القبابين تعمل خلال فترة النهار فقط لعدم وجود إنارة كافية ليلاً وهذا يسمح بمرور عدد كبير من السيارات الشاحنة ليلاً والتهرب من التوزين.

وأكد العلي رصد الحمولات الزائدة وتنظيم ضبوط مخالفة حضورية عند توزين السيارة الشاحنة أو تنظيم ضبوط مخالفات غيابية في حال عدم مرور السيارة على القبان، كاشفاً عن تنظيم نحو ١٢٨٣ ضبط مخالفة غيابياً وحضورياً بحق شاحنات مخالفة بحمولات زائدة منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، منها حوالي ٢٥٤ ضبط مخالفة غيابياً وحضورياً خلال شهر تشرين الثاني الجاري منها ٢٤١ ضبطاً غيابياً و١٣ ضبطاً حضورياً.

وأشار إلى أن إجمالي عدد الضبوط المخالفة الغيابية بلغت ١١٦٥ ضبطاً وعدد الضبوط المخالفة الحضورية بلغت ١١٨ ضبطاً خلال العام الجاري، مبيناً أن كل ضبوط المخالفة الغيابية تنظم بحق الشاحنات التي لا تمر على القبابين لكونها تكون مخالفة بحمولات زائدة حتماً، مشيراً إلى أن المخالفات الغيابية تخضع لقوانين السير، فيما تخضع المخالفات الحضورية لقوانين السير والتعاميم الصادرة عن المحافظة ويتم حجز الشاحنات المخالفة من شرطة السير. وأكد العلي أنه يتم العمل حالياً على إنارة قبابي تلكلخ وأم حارتين للعمل على ضبط الحالات المخالفة بشكل أكثر فاعلية.